

مفاجأة الحكومة اليوم وروزنامة انفجار تشرين

كلام في السياسة

جان عزيز

ونهاية. على الأقل، لن يخرج أي كلام ذي مفاعيل إجرائية أو دستورية عن لقاء السراي الوزاري. بعد فشل جلسة اليوم، يرفع سلام مواعيد حكومته إلى أجل لن يكون بعد أسبوع، بل على الأقل حتى عودته من جولته الأميركية، علماً بأن جولته هذه لن تكون وردية زهرية. وهو ما يقتضي فتح الهلالين الآتين: في نيويورك ثمة مؤتمر دولي حول النازحين، ولبنان معني بجوهر موضوعه وصلب خلفياته والمقررات. وفي هذا المؤتمر، ستكشف أوراق عمل ومراسلات متبادلة ومسودات ومواقف... ستظهر كلها كم أن فريق عمل تمام سلام كان متساهلاً في موضوع سيادي وجودي بامتياز، اسمه عبء النزوح على لبنان كوطن ودولة. بعد صدمة نيويورك، سيعود سلام إلى بيروت بمنسوب أعلى من التوتر، لتتزامن عودته مع استحقاقات نهايات أيلول، حيث طرفه بالأزمات مبلول. المؤسسة العسكرية ستكون في انتظاره، بعد أن يكون نائبه العبقري، ووزير دفاعه، قد أضاع ما تبقى من وقت في الهروب من واجباته الدستورية والقانونية، فلا تكون تعيينات، بل تماد في ضرب الجيش الوطني، عبر استنساخ إجراء غير قانوني وغير دستوري وغير ميثاق، أولى مخاطره أنه سيستكمل إقصاء نحو 13 دورة من دورات الضباط عن حقهم في الترقى وأداء واجب قسمهم العسكري والوطني، أي استبعاد أكثر من ألف ضابط أمضوا نحو 40 ألف سنة في خدمة الوطن.

سيهرب تمام سلام من واجبه مرة أخرى، غير أنه هذه المرة سيكون هروبه مثقلاً بالمهل الأخيرة، ليأتي التمديد في مؤسسة الجيش مع إطلالة تشرين الأول، وليكون عشية مسارين بارزين اثنين: أولاً دخول البلاد في الاستعداد للعقد العادي للمجلس النيابي الممدد له، في 18 من الشهر المذكور. وثانياً، دخول التيار الوطني الحر في مسار استعداداته لخطوته المفصلية قبل ذلك بخمسة أيام، في ذكرى 13 تشرين الأول. بين هذه التطورات المتناقضة، أي بين إصرار سلام على نفس القواعد الميثاقية لعمل ما تبقى من حكومته، وبين إصرار التيار الوطني الحر على التصدي لتلك الحركة الانقلابية، وبين العمل الطبيعي والمنتظر من قبل رئيس المجلس النيابي، على محاولة إعادة تشغيل آخر مؤسسات البلاد الدستورية، سيكتشف من أوعز إلى تمام سلام، يوم الاثنين الماضي، بأن يلوذ بالصمت المطبق، أنه ارتكب خطأ أو خطيئة أو حتى خيانة، وأنه قصر آخر المسافات الفاصلة بين الدولة والفوضى. هل من سبيل بعد للاستدراك؟ نظرياً الأمر ممكن. عملياً المسؤولية كلها على تمام سلام ومن خلفه.

ثلاث مرات حاول مدير طاولة الحوار، الرئيس نبيه بري، حثّ رئيس الحكومة تمام سلام، أو حتى استدراجه إلى الكلام، عند اندلاع السجال حول مسألة الميثاقية في جلسة الحوار الأخيرة يوم الاثنين الماضي، إذ أدرك بري منذ الكلمة الخلفية الأولى، أن إطار النزاع ليس طاولة الحوار، بل طاولة مجلس الوزراء، وأن المعنى بمراجعة جبران باسيل ليس عين التينة إطلاقاً، بل هي السراي. وبالتالي اعتبر بري أن ليس من مسؤوليته، ولا طبعاً من واجبه، أن يدافع عن هذه التركيبة الحكومية وعن أوائها، خصوصاً أن رئيسها حاضر وناصت. وبهذه الخلفية جرّب بري مرة واثنتين وثلاثاً، أن يطلب من سلام التدخل أو التداخل، من دون جدوى... حتى أدلى رئيس تيار المردة سليمان فرنجية بدلو، فبطل العجب. كان موقف باسيل قد لاحت بوادره منذ أيام سبقت الجلسة. حتى إن بعض الإعلام المعادي لرئيس «التيار» كان قد تناول تفاصيله بدقة صائبة. وبناءً على ذلك، كان فريق السنيرة يراهن على أن فرنجية لن يسكت حيال مطالعة باسيل، وأنه قطعاً سيبادر إلى الرد عليه. تكفي تراكمات ما كان ويكون وسيكون بين الرجلين، ليصخّ التوقع، فكانت تعليمات السيد الأزرق بالتزام الصمت الكامل، حتى تنحرف المواجهة عن محورها الأساسي، من نزاع ميثاقية إلى اشتباك مسيحي مسيحي. وهكذا حصل، أو هكذا بدا أنه تم.

نجحت مناورة السنيرة - سلام، من صباح الاثنين حتى صباح الخميس. اليوم ستكون مفاجأة حكومية أخرى في انتظار ما تبقى من «حكومة المصلحة الوطنية»، وسيكتشف الرجلان أن المسألة المطروحة أكثر عمقاً من تكتيكات التنصل والتهرب والاختباء خلف الظلال. فعلى طاولة مجلس الوزراء سيدركان أن الموازين الحقيقية ليست في عدد الرؤوس، بل في حقائق التمثيل، وأن الديمقراطية ليست واجبات، بل إرادات يعبر عنها الناس في انتخابات تنبثق منها سلطات، وأن زمن الوصايات قد ولّى، وأن كل من يهمس في آذانها بالقدرة على البقاء في نظام العنصرية السياسية، موهوم وواهم. لكن ما سيكتشفه نثائي السنيرة - سلام في الأيام المقبلة، سيكون أكثر جسامة وخطورة، وذلك لسبب بسيط، اسمه عامل الوقت وضغطه واستحقاقات ما سيلقي من أسابيع بطيئة ثقيلة، أو متسارعة متفاعلة. كيف سيتجسّد عامل الوقت المذكور؟ ببساطة، فلنفتح روزنامته ولنحسب آجاله ومهله الإسقاطية: اليوم لا جلسة لمجلس الوزراء. هي مسألة محسومة



(هروان طحطح)

تقرير

اتفاق على نفايات المتن وكسروان؟

واتحادات البلديات بتشغيل معامل الفرز والمعالجة والاستغناء عن خدمات خطة الحكومة المركزية، بتوقف اقتطاع حصص هذه البلديات من الصندوق البلدي المستقل، بالإضافة إلى تشكيل لجنة رقابة من النواب والبلديات المعنية والمجتمع المدني لمراقبة العمل في معالجة واستصلاح أرض مطمر برج حمود/الجديدة ومراكز الفرز، كما تم الاتفاق عليه في لجنة المال والموازنة. وفيما تقول مصادر متابعه، إن «مندوبي بعض البلديات اعترضوا خلال لقائهم مع الجميل على استمرار إغلاق المطمر نظراً إلى تراكم النفايات في الشوارع والامتعاض الشعبي الذي يسببه الأمر»، وإن اجتماعاً بين الجميل والبلديات قد يُعقد اليوم، نفت مصادر كتابية لـ«الأخبار» أن يكون قد حصل الاتفاق فعلاً، وأكدت أنه «لن نزيل الخيم اليوم». وأشارت إلى أن «مندوبي البلديات عبروا خلال الجلسة عن عدم ثقتهم بشهيب وأن وزارة الداخلية ستسهّل عليهم إنشاء مطامر ومعامل للفرز، وأعلنوا تحوّلهم من الإجراءات الروتينية والمماطلة الرسمية». وأشارت المصادر إلى أن «موقف شهيب من إعلان رئيس بلدية جونية جوان حبش جاهزيته لبدء العمل، وسؤاله عما إذا كانت الأرض مطابقة يدفعان رؤساء البلديات إلى القلق من عرقلة أي اتفاق». غير أن المصادر أكدت أن «الجميل أبلغ البلديات بأنها يمكنها المباشرة بالعمل لإقامة معامل فرز، وهو سينكفل بحمايتها».

(الأخبار)

في وقت لا تزال فيه النفايات تحتل شوارع قرى المتن وكسروان، استمرت الاتصالات طوال يوم أمس للوصول إلى صيغة جديدة لحل أزمة النفايات. وبحسب المعلومات، فإن النقاش تواصل بين الوزير أكرم شهيب والوزير السابق سليم الصايغ والنائب إبراهيم كنعان للوصول إلى الصيغة الجديدة. وبحسب وزير الزراعة أكرم شهيب، فقد جرى التوصل إلى اتفاق مع النائب سامي الجميل، وسينزع حزب الكتائب بموجبه الخيم اليوم من أمام مطمر برج حمود، تمهيداً لعودة العمل في المطمر. وتنص الخطة الجديدة على أن يبدأ العمل فوراً لإنشاء معامل فرز ومعالجة في قضاءي المتن وكسروان من قبل البلديات والاتحادات، وهذه المعامل تكون جاهزة خلال فترة أقصاها 18 شهراً، تسريعاً لتنفيذ خطة اللامركزية في هذا الملف ابتداءً من الفرز والمعالجة. تمول هذه المشاريع من عائدات البلديات ومن الهبات التي تحصل عليها الدولة والبلديات لهذا الغرض، عبر وزارة التنمية الإدارية أو غيرها». ويصارع بعد هذه الفترة، «في حال جاهزية البلديات، إلى وقف استقبال أية نفايات من هذين القضاءين في المطمر المؤقت. في برج حمود/الجديدة. وبالتالي، يصار إلى خفض ارتفاع خلايا الطمر الضخمي، قدر الإمكان، عما هو محدد حالياً في العقد مع المنعهد. وتستكمل معالجة جبل النفايات الحالي وأعمال الردم والحماية البحرية وفقاً لخطة الحكومة حتى في حال توقف استقبال نفايات جديدة من المتن وكسروان». وفور بدء البلديات

علم وخبير

«خط ساخن» بين العاقورة واليمونة

عُقد اجتماع في مركز استخبارات الجيش اللبناني - جبل لبنان بين رئيسي بلديتي العاقورة واليمونة، لمتابعة قضية العقارات في جرد العاقورة. وأكد المجتمعون أنّ هدف أبناء العاقورة الحفاظ على أملاكهم، وأن البلدية غير معنية بالبيانات السياسية والطائفية، «لكونها حريصة على العلاقات الجيدة مع اليمونة». وقال منابعون من العاقورة للقضية إنه «لا خلاف مع أبناء اليمونة لكون الحدود مرسومة بين البلديتين منذ عام 1936، ولكن أبناء العاقورة هم الذين دفعوا الضرائب عن هذا الجرد، بعدما تقاعست بقية قرى بلاد جبيل، فهو حقنا». وقد تقرر في الختام، إبقاء خط ساخن مفتوحاً بين العاقورة واليمونة لمعالجة أي إشكال في المستقبل.

«نقرة» المردة من معوض

قالت مصادر في تيار المردة إنّ موضوع التحالفات في الانتخابات النيابية لم يُبحث بعد، فالاتفاق بين تيار المردة وحركة الاستقلال في الانتخابات البلدية، لم يظهر بعد ما إذا كان سينسحب على الانتخابات النيابية. ورأت المصادر أنه «لم يعد هناك من شيء مستحيل، ولكن قد لا تكون صورة

التحالفات النيابية هي نفسها كما البلدية، وخاصة أنه لا القوات اللبنانية ولا ميشال معوض يريدان أن يفكا الحلف السياسي بينهما». وقد تأكد ذلك، لكون معوض شارك في قداس شهداء القوات اللبنانية في معراب السبت الماضي، فيما لم يشارك الوزير بطرس حرب والنائب هادي حبيش!

«المستقبل» إلى مصرفه

بدأ الرئيس سعد الحريري التواصل مع عدة رجال أعمال ومصرفيين ونواب ووزراء لمحاولة استيعاب عدد من الموظفين المخوي طردهم من مؤسساته. وتوقع معنيون بالازمة المالية التي تعصف بـ«المستقبل» أن يستوعب بنك البحر المتوسط عدداً من هؤلاء الموظفين.

«الصدمة» تستطعم القام

قامت مجموعة من الضباط القدامى في «فرقة الصدم» التي كانت تتبع للقوات اللبنانية، بتفقد بلدة القاع الحدودية برفقة رئيس البلدية الحالي بشير مطر. وبحسب مصادر من البلدة، تهدف الزيارة إلى استطلاع البلدة ومحيطها، والأماكن التي ستقوم بها البلدية بتركيب كاميرات وأنظمة مراقبة.